برلمان كطلونيا يتبنى إعلان السيادة

شعب كطلونيا ،على امتداد تاريخه،عبر ديمقراطيا عن رغبته في الحكم الذاتي و ذلك بهدف تحسين التقدم، الرفاهية وتكافئ الفرص لجميع المواطنين،وكذلك تعزيز ثقافته الخاصة وهويته الجماعية.

الحكم الذاتي لكطلونيا يستند أيضا على الحقوق التاريخية للشعب الكطلاني ،على مؤسساته العلمانية و التقاليد القانونية لكطلونيا. البرلمان الكطلاني تعود أسسه للعصور الوسطى مع اجتماعات السلام و الهدنة Pau i Treva و محكمة برشلونة.

حكومة كطلونيا أنشأت منذ القرن الرابع عشر لتستحوذ شيئا فشيئا على مزيد من الحكم الذاتي حتى تحولت خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر إلى حكومة إمارة كطلونيا . سقوط برشلونة سنة 1714،بعد حرب الخلافة، أدى إلى إلغاء القانون العام الكطلاني و مؤسسات الحكم الذاتي وذلك بمرسوم Nova Planta لـ Felip V.

طوال القرن العشرين كانت الرغبة في الحكم الذاتي لدى الكطلانيات والكطلان إرادة مستمرة. وقد مثل إنشاء كمنويلث كطلونيا Mancomunitat سنة 1914 الخطوة الأولى نحو استعادة الحكم الذاتي، الذي ألغي من قبل دكتاتورية بريمو دي ريفيرا . مع إعلان الجمهورية الإسبانية الثانية سنة 1931، تشكلت حكومة كطلانية تحت إسم La Generalitat de Catalunya متمتعة بنظام أساسي للحكم الذاتي

مرة أخرى تعرضت حكومة كطلونيا للإلغاء من طرف الجنرال فرانكو سنة 1939،الذي أنشأ نظاما دكتاتوريا لغاية سنة 1975. وقد عرفت الدكتاتورية مقاومة نشطة من طرف شعب و حكومة كطلونيا.ومن أبرزمراحل الكفاح من أجل الحرية إنشاء تجمع كطلونيا سنة 1971 قبل استعادة الحكومة ، على أساس مؤقت في عام 1977 مع عودة رئيسها في المنفى. خلال المرحلة الانتقالية وفي سياق النظام الجديد للحكم الذاتي الذي حدده الدستور الإسباني لعام 1978، وافق الشعب الكطلاني عن طريق الاستفتاء على وضعية الحكم الذاتي في كطلونيا سنة 1979 وتم

إجراء أول انتخابات برلمانية بكطلونيا في عام 1980.

في السنوات الأخيرة،وتعزيزا للديمقراطية ،غالبية القوى السياسية والاجتماعية الكطلانية اتخذت تدابير من أجل تغيير الإطار السياسي و القانوني، أحدثها عملية إصلاح وضعية النظام الأساسي للحكم الذاتي بكطلونيا من قبل البرلمان في عام 2005. الصعوبات و رفض ا لمؤسسات الإسبانية لعل أهمها حكم المحكمة الدستورية 31/2010، يحمل رفضا جذريا لأي تطور ديمقراطي للإرادة الجماعية للشعب الكطلاني داخل الدولة الإسبانية ويخلق تراجعا سلبيا في ا لحكم الذاتي وهذا ما نراه وضوح حاليا في عدة مجالات سياسية،اختصاصية،مالية،اجتماعية، ثقافية ولغوية.

أعرب الشعب الكطلاني بطرق متعددة عن رغبته في التغلب على المأزق الحالي داخل الدولة الإسبانية. المضاهرات الحاشدة ليوم 10 يوليوز 2010 تحت شعار " نحن دولة ، نحن نقرر " و ليوم 11 سبتمبر 2012 تحت شعار " كطلونيا دولة أوربية جديدة " كانت تعبيرا عن رفض المواطنين إزاء عدم احترام الدولة الإسانية لقرارات الشعب الكطلاني.

يوم 27 سبتمبر 2012،بقرار IX/742 ،لاحظ برلمان كطلونيا ضرورة أن يتمكن شعب كطلونيا من تقرير مستقبله الجماعي بكل حرية و ديمقراطية عن طريق المشاورة. الانتخابات النيابية الأخيرة في كطلونيا يوم 25 نونبر 2012 أكدت على هذه الإرادة بطريقة واضحة لا لبس فيها.

لتنفيد هذه العملية ،برلمان كطلونيا خلال أول اجتماعه في الدورة الأولى للمجلس التشريعي العاشر وكممثل لإرادة مواطني كطلونيا المعبر عنها ديمقرطيا خلال الانتخابات الأخيرة يصدرالإعلان التالي حول السيادة و حق تقريرا لمصيرلشعب كطلونيا.

إعلان السيادة و الحق في تقرير المصير لشعب كطلونيا

وفقا لإرادة الأغلبية المعبر عنها ديمقراطيا من طرف شعب كطلونيا ،برلمان كطلونيا يوافق على بدء عملية الممارسة الفعلية للحق في تقرير المصير ليتمكن مواطنوا ومواطنات كطلونيا من تقرير مستقبلهم السياسي الجماعي، وفقا للمبادئ التالية :

- السيادة. شعب كطلونيا ، لديه لأسباب تتعلق با الشرعية الديمقراطية، صفة كيان سياسي وقانوني ذا سيادة.

- الشرعية الديمقراطية. عملية الممارسة للحق في تقرير المصير ستكون ديمقراطية بشكل صارم ،مع ضمان بصفة خاصة تعددية الخيارات و احترامها من خلال المناقشة و الحوار داخل المجتمع الكطلاني بهدف جعل النطق الناتج عنها تعبيرا للغالبية العظمى من الإرادة الشعبية، الضامن الأساسي للحق في تقرير المصير.

- **الشفافية**. سوف تقدم جميع ا لأدوات الازمة ليتمكن مجمل السكان و المجتمع المدني الكطلاني من ا لحصول على جميع المعلومات و المعارف الضرورية لممارسة الحق في تقرير المصير و تشجيع المشاركة في هذه العملية

. - الحوار. سوف يتم الحوار و التفاوض مع الدولة الإسبانية، المؤسسات الأوروبية و المجتمع الدولي بأسره

. - التماسك الاجتماعي . سوف يتم ضمان التماسك الاجتماعي و الإقليمي للبلد وكذلك الرغبة التي أبداها المجتمع الكطلاني في مناسبات عدة من أجل الحفاظ على كطلونيا كشعب واحد

- الأوروبية. سوف يتم الدفاع و تعزيز المبادئ التأسيسية للاتحاد الأوروبي ،خاصة الحقوق الأساسية للمواطنين ،الديمقراطية، الالتزام من أجل دولة الرفاهية، التضامن بين شعوب أوروبا و المراهنة على التقدم الاقتصادي،الاجتماعي و الثقافي .

- الشرعية. سوف تستخدم كل الأطر القانونية الموجودة من أجل تقوية الديمقراطية و تنفيذ الحق في تقريرالمصير

الدور الرئيسي للبرلمان. البرلمان كمؤسسة تمثل شعب كطلونيا له دور أساسي في هذه العملية، وبالتالي وجب عليه الاتفاق وتحديد آليات و ديناميكية العمل الذي يضمن هذا المبدأ

- ا لمشاركة. ينبغي لبرلمان كطلونيا و حكومة La Generalitat أن يجعلوا مشاركين نشطيين في هذه العملية العالم المحلي و العدد الأقصى من القوى السياسية، الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين ، هيئات ثقافية و مدنية لبلادنا و تحديد الآليات الضامنة لهذا المبدأ

برلمان كطلونيا يشجع كامل المواطنين و المواطنات ليلعبوا دورا نشطا ورائدا في هذه العملية الديمقراطية من أجل ممارسة الحق في تقرير المصير لشعب كطلونيا

برلمان كطلونيا،22 يناير2013